المصرف الصناعي العراقي ودوره في عملية التنمية الصناعية خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٣) دراسة تاريخية

أ.د. وفاء كاظم الكندي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

م.م. ميثم عبد الخضر السويدي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Wafaa kind٧٧@gmail.com

ملخص البحث

قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ كان المصرف الصناعي مرتبطاً من الناحية الادارية والتنظيمية بوزارة الاقتصاد، وبعد ذلك أعيدت هيكلة تنظيمه وأصبح مرتبطاً بوزارة الصناعة، ومن اجل النهوض بالواقع الصناعي على اعتبار انه المحرك الرئيس لعمليات الاقتصاد المختلفة, عملت الحكومة العراقية على الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية وخاصة الانشائية منها وذلك من اجل ارتقاء وتطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي فكان توجه المصرف الصناعي بدعم هذا القطاع، وظهر ذلك بوضوح من خلال مساهمته باربع شركات اختصت بالصناعات الانشائية بلغت رؤوس اموالها المدفوعة بحدود (٢٤٥٠) ألف دينار ، في حين بلغ عدد الشركات العاملة في الصناعات الغذائية شركات بلغت رؤوس اموالها المدفوعة (١٠٥٠) ألف دينار تليها الصناعات النسيجية بواقع شركتين بلغت رؤوس اموالها (٢٠٥٠) ألف دينار، ثم الصناعات الجلدية والتي كانت تعمل في هذا المجال شركة واحدة بلغ رأس مالها بحدود(١٩٠) ألف دينار، إلا أن هذا الترتيب لا يظهر واقع الحال بصورة صحيحة إذ أن الدعم والتطوير ليس فقط من خلال عدد الشركات وانما تحتل المساهمة المالية المركز الأول في التقويم، وعليه فان الصناعات النسيجية احتلت المرتبة الأولى في استثمارات المصرف الصناعي، إذ بلغت نسبة مساهمته في هذا الفرع من الصناعات بحدود (٤١٪) من إجمالي مساهمات المصرف في رؤوس اموال صناعات القطاع العام ، ومنذ مطلع عام ١٩٦٠ اخذ المصرف الصناعي على عاتقه مهمة تنمية الصناعة الوطنية بتسهيل مهام تطويرها ودعهما بكل الوسائل المتوفرة لديه مادياً وفنياً ومعنوياً ، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف فقد اقرت إدارة مجلس المصرف بجلستها المنعقدة بتاريخ الثاني والعشرين / آب / ١٩٦٠ الخطوط العريضة لسياسة المصرف في المشاريع القائمة أو المشاريع التي ينوي المساهمة بها أو تأسيسها، وقد انطوت هذه السياسة على استعداد المصرف الصناعي في المساهمة في المشاريع القائمة أو التي تقام في المستقبل اذا كانت بحاجة إلى الدعم المادي من قبل المصرف شرط أن تتوفر فيها شرط الدراسات الفنية.

Abstract

Before the Revolution of ١٤ July ١٩٥٨, the Industrial Bank was linked administratively and organizationally with the Ministry of Economy. After the revolution, its organization was restructured and became linked to the Ministry of Industry. In order to promote industrial reality as the main engine of the various economic processes, Especially the construction of them, in order to upgrade and develop the infrastructure of the Iraqi economy was the direction of the Industrial Bank to support this sector, and this was clearly through the contribution of four companies specialized in the construction industries amounted to capital paid by (KD ٢٤٥٠) thousand, while the number of companies operating in the food industries companies amounted to capital paid (١٠٥٠) thousand dinars followed by textile

industries by two companies amounted to capital (٢٠٥٠) thousand dinars, and then leather industries, which were working in this area One with a capital of JD (١٩٠) thousand, but this arrangement does not show the reality of the situation correctly as the support and development not only through the number of companies, but the financial contribution ranked first in the calendar, and therefore the textile industries ranked first in the investment bank Industrial sector, with its contribution to this sector (٤١٪) of the total contributions of the bank to the capital of the public sector industries. Since the beginning of ١٩٦٠, the Industrial Bank has taken upon itself the task of developing the national industry by facilitating the development of these industries. The Board of Directors of the Bank, in its session held on ٢٢ August ١٩٦٠, outlined the bank's policy in the existing projects or the projects it intends to contribute or establish. The policy included the readiness of the Industrial Bank to contribute to existing or future projects, M material by the bank, provided that the condition of technical studies are available.

المقدمة .

تعد الصناعة والتصنيع وسيلة إيجاد وإنماء الصناعات التحويلية، وعلى هذا الأساس فهي يستلزم تحرك عوامل الإنتاج ومستلزماته من المجالات غير الصناعية نحو الصناعة التحويلية، وهو بذلك يلعب دوراً بالغ الأهمية في توجيه مسارات الاقتصاد القومي لأي بلد كان، وبعبارة أخرى فالصناعة ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، ويعبر عنها أيضاً بالعمليات التي يقوم بها الإنسان مستخدماً نوعاً من الآلات والأجهزة ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود، لإنتاج مواد جديدة تستجيب لمتطلبات الإنسان بشكل أفضل من المواد الأولى التي أستخدمت في صنعها، ومن جانب آخر فان دور الصناعة في الاقتصاد القومي يتجسد في أهمية مشاركته في خلق الترابط الهيكلي للاقتصاد وتغيير الاطار المؤسساتي لعملية الاداء لتكوين الناتج (الفائض) .

لذلك سعت الحكومة العراقية إلى تنمية قدرات الصناعات العراقية ففي عام ١٩٣٦ أسس المصرف الزراعي والصناعي لمساعدة المنتجين الصناعيين والزراعيين (أستقل المصرف الصناعي عام ١٩٤٦) الأمر الذي شجع الأفراد على إنشاء مشروعات صناعية في العراق منذ منتصف الأربعينيات، حيث بلغ عدد المشروعات غير اليدوية في عام ١٩٤٥ (٩٦ مشروعاً)، غير أن هذه المشاريع كانت ذات صفة فردية مما جعلها في نطاق ضيق، وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ توسعت أعمال المصرف وبإيعاز من السلطة العليا حيث تمثلت اهداف المصرف بالآتي:

أ_منح التمويل جزئياً او كلياً لإقامة المشاريع الصناعية ،او توسيعها، او تطويرها.

ب_ تشجيع الصناعات المحلية واليدوية (الصغيرة) بهدف استيعاب البطالة وزيادة فرص العمل.

ج_القيام بالدراسات اللازمة كدراسات الجدوى الاقتصادية وتقديم المشورة الادارية والفنية اللازمة لبعض المشاريع.

د_المساهمة في ملكية اسهم بعض المشاريع الصناعية وتشجيع القطاع الخاص على ملكية اسهمها ايضاً.

هـ_تقديم التسهيلات الائتمانية محلياً او خارجياً لتمويل القطاع الصناعي وبما لا يتعارض مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

ولتسليط الضوء على أهمية المصرف الصناعي في العراق وما نتج عنه من تطور في القطاع الصناعي الذي انعكس بصورة ايجابية على تطوير الموارد المالية في العراق ولأهمية الموضوع فقد إرتئينا أن يكون عنوان البحث (المصرف الصناعي العراقي ودوره في عملية التنمية الصناعية خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٣) دراسة تاريخية)

أولاً : تأسيس المصرف الصناعي العراقي ١٩٤٠ .

ارتبط التطور الاقتصادي والاجتماعي عموماً والصناعي على وجه الخصوص في العراق، بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت مراحل التطور والتي لابد أن تترك بصماتها وتنعكس اثارها على مجمل عملية النمو ، وحيث أن مسيرة التطور الصناعي قد مرت بعدة مراحل وخصوصاً منذ عشرينيات القرن المنصرم ،ولابد من التوضيح أن العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ كانت تمثل علاقات انتاجية اقطاعية عكست ارتفاع النسبة التي يمثلها دخل القطاع الزراعي من الدخل القومي فضلاً عن عدم إيلاء تطوير القوى المنتجة والانتاج أي اهتمام بسبب خضوع النشاط الاقتصادي لصالح الإقطاعي الذي ركز استثماراته في مجالات بعيدة عن القطاع الصناعي كالأراضي والعقارات ونشاطات تجارية أخرى، مما أدى بالتالي إلى تخلف نشوء الصناعة العراقية وخصوصاً الآلية منها لذلك سعت الحكومة العراقية الى تأسيس المصرف الصناعي. [١] .

ونتيجة لذلك فقد أدركت حكومة عبد الكريم قاسم ومنذ الايام الأولى للثورة، ضرورة تغيير السياسة الاستثمارية بحيث تتماشى مع متطلبات التنمية، وعليه فقد تم تبني سياسة استثمارية تختلف عن تلك التي سار عليها مجلس الأعمار[٢] في السابق، سياسة تتفق مع ما يتطلبه واقع العراق من تغيير في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هنا جاء التركيز في خطط مجلس التخطيط على ضرورة تنمية القطاع الصناعي والتوسع في اقامة المشاريع الصناعية، خلافاً لما سارت عليه سياسة مجلس الأعمار في التركيز على الزراعة وقطاعات الهياكل الأرتكازية [٣] .

---

[١] احمد عجيل جاسم الدوري ، تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي ١٩٦٠-١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص٤٦ .

[٢] مجلس الاعمار : بموجب القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠ ، أنشأت الحكومة العراقية هذا المجلس ليقوم بتخطيط وبرمجة مشاريع صناعية حكومية ضخمة خارجة عن قدرة القطاع الخاص من حيث حجم الاستثمارات اللازمة والطاقات الإنتاجية المصممة والخبرات الفنية المطلوبة . لمزيد من التفاصيل ينظر:

عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٣ ؛ يحيى غني النجار ، دراسة في التخطيط العراقي مع إشارة خاصة لتجربة العراق ، الموسوعة الصغيرة رقم (٣٠) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨م ، ص٩٢.؛ كاظم حبيب، ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات عربية، العدد ٩، السنة الخامسة، ١٩٦٩، ص[٢٩].

[٣] وزارة الثقافة والإرشاد ، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ،د.مط ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص٢١٣.

بدأت الحكومة العراقية في عام ١٩٣٥ بمساعدة الصناعة الوطنية مالياً ومعنوياً وبصورة فعلية ، وذلك بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٥[٤] ، وكانت تلك المساعدة منصبة على تزويد الصناعة والمشاريع الصناعية بالمنح والقروض ووفق شروط وزير المالية وعند تأسيس المصرف الزراعي – الصناعي عام ١٩٣٦ [١]، لم ينل القطاع الصناعي من المصرف المذكور سوى مبالغ زهيدة لا تتناسب مع موارد العراق الاقتصادية آنذاك والسبب في ذلك هو قلة موارد المصرف فضلاً عن توجه الدولة بصورة كبيرة نحو القطاع الزراعي [٢] لذلك فقد شرع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ والقاضي بتأسيس المصرف الصناعي العراقي [٣]وفصله عن المصرف الزراعي [٤] إلا ان تنفيذه بقي معلقاً إلى حين صدور الإرادة الملكية المرقمة (٢٨٤) والمؤرخة في ١٩٤٥/٥/٢٦ ·

وهذا نص الإرادة الملكية :.

بعد الاطلاع على المادة الـ (٢٣) المعدلة من القانون الأساسي والمادة التاسعة عشرة من قانون تأسيس المصرف الصناعي رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ .

استناداً إلى السلطة المخولة لنا فقد أصدرنا هذه الإرادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناءاً على ما عرضه وزير المالية

تنفيذ هذا القانون المذكور اعتباراً من ١٩٤٥/٨/١ على وزير المالية تنفيذ هذه الإرادة . كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من جمادي الثاني سنة ١٣١٤هـ واليوم السادس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٤٥ .

حمدي الباجه جي صالح جبر زيد

رئيس الوزراء وزير المالية نائب الوصي [٥].

أي بعد مرور خمس سنوات على ابرام القانون . وفي العام ذاته أصدرت وزارة المالية امراً وزارياً يقضي بفصل المصرف الزراعي – الصناعي العراقي الى مصرفين زراعي ومصرف صناعي، إذ زاول المصرف الأخير أعماله اعتباراً من عام ١٩٤٦ [٦]

---

[٤] خليل الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١١١.

[١] غسان محمد سعيد العبطان ، النظام الاقتصادي المبحث الأول ، فصل من كتاب حضارة العراق ، ج ١٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ , ص ٦٨ .

(٢) محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨، ص١١٨.

(٣) طليعة كوركيس توما ، دور السياسة النقدية والائتمانية في التنمية الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد , كلية الإدارة والاقتصاد , ١٩٨٤ ، ص١١٠.

[٤] سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٩، ص١٧٨.

[٥] المصرف الصناعي ، قانون تأسيس مصرف صناعي رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ وعقد تأسيسه ونظامه الداخلي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٩.

وقد تأخر مباشرته بالعمل إلى هذا التاريخ وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية [١] برأسمال مدفوع ب(٤٥٠) ألف دينار عراقي، ثم زيد رأسماله إلى (مليون) دينار . أضيف إليها حوالي نصف مليون دينار من مصادر مختلفة ومن الأرباح التي حققها المصرف في السنوات السابقة [٢] .

وبهذا فقد عدت الحكومة العراقية المصرف الصناعي المؤسسة التمويلية المتخصصة في تقديم السلف والقروض وكافة الخدمات المصرفية الأخرى للقطاع الصناعي سواء أكان المشروع الصناعي اهلياً او مختلطاً أو حكومياً [٣]، وتنحصر أهداف المصرف في النهوض بالصناعة الوطنية في كافة قطاعاتها أو تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية في المشاريع الصناعية، وهو بذلك يقوم بمنح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل لتأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وزيادة إنتاجها نقلاً عن شراء المكائن والآلات والمواد الأولية ، كما يقوم بالتوسط في تصريف منتجات العراق الصناعية في الداخل والخارج [٤] واستيراد المكائن والآلات والمواد الأولية الداخلة قي الصناعة لحساب أصحاب المصانع والمشاريع والدوائر الرسمية وشبه الرسمية ، قبول الودائع والأمانات وفتح الحسابات التجارية بفائدة أو بدونها لعملائه من أصحاب المشاريع الصناعية ، وباتساع فعاليات المصرف ايضاً على النحو المذكور أصبح بإمكانه المساهمة في تشجيع حركة التصنيع مساهمة فعالة، وقد ظهرت ثمار ذلك في مساهمة المصرف في إنشاء بعض المشاريع الصناعية الكبرى وفي تسليفه مبالغ على قدر من الأهمية لمشاريع أخرى [٥] .

ثانياً : أعمال المصرف الصناعي .

لقد حدد القانون أعمال المصرف الصناعي بما يلي :-

١. القيام بمشاريع صناعية على حسابه الخاص مباشرة .
٢. تأليف شركات مساهمة صناعية خاصة او عامة والاشتراك بأسهمها [٦].
٣. المساهمة في شركات صناعية موجودة او تؤلف لهذه الغاية .
٤. التسليف على المواد الأولية المستوردة لحساب أصحاب المصنع وعلى منتوجاتهم [٧]

---

[٦] المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الاول للمصرف الصناعي للسنتين الماليتين ١٩٤٦ – ١٩٤٧ / ١٩٤٧ – ١٩٤٨ ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص١٠.

(١) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق – أساليبه – تطبيقاته – وأجهزته للحقبة ١٩٢١ – ١٩٨٠ ، ج١ ، مطبعة بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٦٧.

[٢] سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص١٧٨.

(٣) حسين عمر ،مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩، ص٣٠٥.

(٤) سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي ١٩١٤–١٩٥٨ ، فصل من موسوعة كتاب حضارة العراق ، ج ١٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٩٣.

[٥] المصدر نفسه، ص١٩٤.

[٦] حسن محمد ربيع ، المصارف ، المطبعة الحديثة ، القاهرة، ١٩٤٨، ص١٣٨.

[٧] صباح كجة جي ، المصدر السابق ، ص٦٧.

٥. إقراض أصحاب المصانع والمشاريع الصناعية بقصد تأسيس المصانع أو توسيعها أو تحسينها .

٦. التوسط في استيراد المواد الأولية لحساب أصحاب المصانع وفي تصدير منتوجاتهم [١] .

٧. تأمين أي خدمة إدارية أو مهنية وغيرها من المشاريع الصناعية عن طريق الاستعانة بالجهاز الفني في الوزارة ، وكذلك مساعدة العميل في وضع خطة مناسبة لتحقيق المشاريع ذات العلاقة بالقروض المطلوبة كما وله بناء على طلب العميل أن يقوم بهذه الدراسات لقاء أجور يتفق عليها [٢].

وبصورة عامة يمكن إجمال أعمال المصرف الصناعي بهذه الفقرة . في المرحلة الأولى يقوم المصرف الصناعي بإنشاء المشروعات الصناعية بشكل شركات مساهمة وقد يقوم المصرف بهذا العمل منفرداً أو بالاشتراك مع مصارف أخرى فتنشأ الشركة وكتب المؤسسون بكل أسهمها أو بعضها ، وإذا قدر نجاح المشروع الصناعي فان المصرف الصناعي يحصل على فوائد عديدة فهو يحصل على قسائم الأرباح من أسهمه . وهو بتسليم ودائع الشركة الفنية ، ويقدم إليها السلف عند الضرورة ،وقد يقدم على بيع ما لديه من أسهم المشروع . عندما يصبح ثابت الأساس ، واخذ أسهمه بالارتفاع فتزداد أرباحه ، وقد يستخدم الأموال المستحصلة للإقدام على مشروع آخر ، المرحلة الثانية هو توسيع المشاريع القائمة ، فيشتري المصرف مقداراً كافياً من اسهم المشروع يتيح له الهيمنة في مجلس المساهمين ، وبهذا الوجه يتحول زمام المشـــروع الى يده ، وقد يقرر زيادة رأسماله بإصدار أسهم جديدة كما في الحالة الأولى [٣] .

ثالثاً : المصرف الصناعي واثره في تنمية الموارد المالية قبل عام ١٩٥٨.

اخذت الحكومة العراقية بعد نهاية الحرب العلمية الثانية تتجه نحو تطوير القطاع الصناعي بشكل اوسع وخاصة في مجال القطاع الخاص لما لمسه أصحاب المؤسسات الصناعية من أرباح عالية خلال الحرب من جهة ، وتطوير المصرف الصناعي وسياسة الحكومة في الدعم المادي الذي تمنحه الحكومة والحماية الكمركية للصناعات الوطنية المشابهة للبضائع الأجنبية وكذلك توسيع السوق العراقية الاستهلاكية من جهة أخرى [٤].

كان لهذه العوامل مجتمعه الأثر في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في استثمار أموالهم في الصناعات الإنشائية والمواد البنائية ، وكذلك صناعة الأثاث والأحذية وصناعة المنتجات الغذائية والمرطبات، في الوقت الذي أخذت فيه

---

[١] محمد عبد الوهاب العزاوي ، المصدر السابق ، ص١١٩.

[٢] المصدر نفسه، ص١٢٠.

[٣] محمد عزيز، النقود والبنوك ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨، ص٣٥٩.

[٤] غصون مزهر المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٧-١٠٨.

الأجهزة والمكائن الحديثة تدخل في المعامل والمصانع على نطاق أوسع لتحقيق زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح ، ومن الأمثلة على نتائج استعمال المكننة في ترسيخ كيان الصناعات ودورها ما حققته شركة فتاح باشا للغزل والنسيج [١] .

وكذلك الحال في صناعة دباغة الجلود وصناعة الأحذية وغيرها من الصناعات الاستهلاكية [٢] ، ومما يلاحظ ايضاً في هذه المدة هو اعتماد الصناعة العراقية اعتماداً كبيراً على المعالجة الزراعية وصناعة الأنسجة، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الصناعات المعدنية اما الصناعات الوسيطة كالصناعات الكيمياوية والمعادن والصناعات الثقيلة فقد تكاد أن تكون معدومة, ومجملها فقد كانت الصناعات في تلك المرحلة صناعات استهلاكية [٣] ينظر الجدول الآتي:

---

[١] أسس عزيز عزرا في عام ١٩١٨ مصنعاً صغيراً للمنسوجات الصوفية في بغداد بمنطقة الكاظمية لانتاج الاقمشة والبطانيات الصوفية لسد حاجة الجيش والشرطة وكان المعمل يحتوي على (١٠) انوال حديثة تم استيرادها من المانيا ، وفي اواسط العشرينات وبعد تأسيس الدولة العراقية ، ونتيجة لسياسة تشجيع الصناعة الوطنية تمكن مدير المصنع صالح إبراهيم من إقناع السيد نوري فتاح باشا (وهو ضابط عراقي سابق في الجيش العثماني بتمويل انشاء مصنع حديث للمنتوجات الصوفية في منطقة الكاظمية ببغداد حيث تم إكماله وتشغيله عام ١٩٢٦ ، وكان في مرحلته الأولى يقوم بإنتاج الغزول الصوفية فقط ويجهزها إلى مشاغل النسيج اليدوية الصغيرة والى مصلحة السجون التي كانت تقوم بإنتاج بعض المنسوجات الصوفية والسجاد اليدوي ، وقد تم اختيار منطقة الكاظمية موقعاً للمصنع لكونها كانت مركزاً مهماً تتواجد فيه اغلب معامل ومشاغل النسيج اليدوي ، مما ساعد في رفد المصنع الجديد بالأيدي العاملة ذات الخبرة السابقة بالصناعة الصوفية) لمزيد من التفاصيل ينظر : كاثلين أم لانكي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني ، دار التضامن ، بغداد، ١٩٦٣، ص٣٩ ؛ صباح كجة جي ، المصدر السابق ، ص٧٠-٧١

(٢) نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦،القاهرة، ص٢٩.

(٣) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي , ترجمة مصطفى نعمان احمد، مطبعة المكتبة العصرية , بغداد، ٢٠٠٦ ، ص١٩٥.

جدول رقم (١)

الذي يوضح مساهمة المصرف الصناعي في رؤوس اموال الشركات الصناعية منذ تأسيسه ولغاية عام ١٩٥٨ [٤]

اسم الشركة	تاريخ مساهمة المصرف	رأسمال الاسمي عند التأسيس	رأسمال الاسمي في عام ١٩٥٨	مساهمة المصرف %
شركة الاسمنت العراقية [١]	١٩٣٨	٢٠٠	١٧٥٠	١٩,٤
شركة استخراج الزيوت النباتية [٢]	١٩٤٠	٣٠	٧٥٠	٢٠,٥
شركة تجارة وطحن الحبوب[٣]	١٩٤٥	١٠٠	٢٥٠	٢٦,٠
شركة الغزل والنسيج العراقية	١٩٤٦	١٥٠	١٢٠٠	٣٥,٠
شركة صناعة الجلود الوطنية	١٩٤٨	١٧٥	١٩٠	٤٢,٥

[٤] فاطمة حسين التركي ، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق للفترة ١٩٤٧/١٩٤٨/١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٧٩، ص ٣٥٤ ؛ محمد سعيد العبطان, المصدر السابق , ص ٧٣ .

[١] ساهم المصرف الصناعي منذ تأسيس الشركة بنسبة (٣٠ %) من راس مال الشركة, إذ بلغت قيمة عدد الأسهم (٢٤٣٧٥) سهماً بلغت قيمتها (٢٤٣٧٥٠) ديناراً وكان ذلك في بداية عام ١٩٤٩. , كما بلغ عدد الأسهم التي شارك فيها المصرف الصناعي في نهاية العام المذكور بحدود (٢٩٩٨١) سهماً باع منها (٣٠٠٠) سهماً بالمزايدة العلنية وكان ذلك في شباط عام ١٩٥١, فأصبحت بذلك نسبة مساهمته في الشركة نحو (٢٧٪) من راس مال الشركة وبذلك أصبحت نوعية الإنتاج جيدة وتضاهي أنواع الاسمنت الأجنبي المستورد لمزيد من التفاصيل ينظر: المصرف الصناعي، التقرير السنوي الرابع للسنتين الماليتين ١٩٥٠ – ١٩٥١ / ١٩٥١ – ١٩٥٢، مطبعة الرابطة المحدودة، بغداد، ١٩٥٢ ، ص ٩ .

[٢] ساهم المصرف الصناعي فيها بنسبة (٣٠٪) من رأسمالها أي انه يملك (٣٠,٠٠٠) سهم قيمتها الاسمية (٣٠,٠٠٠) دينار وفي عام ١٩٥٦ وصلت اسهم المصرف الصناعي بحدود (١٢٠,٠٠٠) سهم المصرف الصناعي , لمزيد من التفاصيل ينظر : المملكة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي الثاني للسنة المالية (١٩٤٨ – ١٩٤٩) ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص ١٨.؛ نوري خليل البرازي ، المصدر السابق , ص ١٢١.

[٣] سعيد عبود السامرائي، النقود والمصارف ، ص ١٧٩.

شركة صناعة الجود العراقية	١٩٥٢	٥٠٠	٨٥٠	١٥,٠
شركة صناعة التمور العراقية	١٩٥٢	١٠٠	١٠٠	٢٠,٠
شركة مخبز بغداد	١٩٥٢	١٠٠	١٣٠	٢٥,٠
شركة المنسوجات الصوفية	١٩٥٣	٢٥٠	١٠٥٠	٥٠,٠
شركة الجص العراقية	١٩٥٤	١٠٠	١٥٠	٢٠,٠
شركة الصناعات العقارية	١٩٥٤	٥٠٠	٥٠٠	٢٠,٠
شركة الرخام العراقية	١٩٥٤	٥٠٠	٢٠٠	٢٠,٠
المجموع		٢٧٠٥	٧١٢٠	٢٧,٢

رابعاً : المصرف الصناعي واثره في تنمية الموارد المالية بعد عام ١٩٥٨ .

قبل قيام الثورة كان المصرف الصناعي مرتبطاً من الناحية الادارية والتنظيمية بوزارة الاقتصاد، وبعد الثورة أعيدت هيكلة تنظيمه وأصبح مرتبطاً بوزارة الصناعة ، ومن اجل النهوض بالواقع الصناعي على اعتبار انه المحرك الرئيس لعمليات الاقتصاد المختلفة [١], عملت الحكومة العراقية على الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية وخاصة الانشائية منها وذلك من اجل ارتقاء وتطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي فكان توجه المصرف الصناعي بدعم هذا القطاع، وظهر ذلك بوضوح من خلال مساهمته باربع شركات اختصت بالصناعات الانشائية بلغت رؤوس اموالها المدفوعة بحدود(٢٤٥٠) ألف دينار [٢]، في حين بلغ عدد الشركات العاملة في الصناعات الغذائية شركات بلغت رؤوس اموالها المدفوعة (١٠٥٠) ألف دينار تليها الصناعات النسيجية بواقع شركتين بلغت رؤوس اموالها (٢٠٥٠) ألف دينار ، ثم الصناعات الجلدية والتي كانت تعمل في هذا المجال شركة واحدة بلغ رأس مالها بحدود(١٩٠) ألف دينار، إلا أن هذا الترتيب لا يظهر واقع الحال بصورة صحيحة إذ أن الدعم والتطوير ليس فقط من خلال عدد الشركات وانما تحتل المساهمة المالية المركز الأول في التقويم ، وعليه فان الصناعات النسيجية احتلت المرتبة الأولى في استثمارات المصرف الصناعي ، إذ بلغت نسبة مساهمته في هذا الفرع من الصناعات بحدود (٤١٪) من إجمالي مساهمات المصرف في رؤوس اموال صناعات القطاع العام ، تليها مساهماته في الصناعات الانشائية والتي بلغت بحدود (٣٦٪) والجدول الآتي يوضح نسبة مساهمة المصرف الصناعي في قطاع الصناعات العامة حتى نهاية عام ١٩٥٨ [٣].

---

[١] سلمان محسن سلمان، تقييم مصادر تمويل وعمليات المصرف الصناعي في العراق للمدة ١٩٨٠– ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،١٩٩٣، ص٤٥.

[٢] المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية ، تقرير عن التقييم الإقتصادي لصناعة الإسمنت في العراق ، مطبعة المتنبي، بغداد ، ١٩٨٣ ،ص١٥٤.

[٣] احمد عجيل جاسم الدوري، تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي ١٩٦٠–١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩ ، ص١١٢.

جدول رقم (٢)

يوضح مساهمة نسبة المصرف الصناعي في الشركات الصناعية القطاع العام حسب الهيكل الصناعي لعام ١٩٥٨(مقدرة بألف دينار) [٤]

الفرع الصناعي	عدد الشركات	رؤوس اموالها	مساهمة المصرف	نسبة مساهمة المصرف إلى إجمالي مساهمته
الصناعات النسيجية	٢	٢٠٥٠	٥٥٣	٪٤١
الصناعات الانشائية	٤	٢٤٥٠	٤٨٠	٪٣٦
الصناعات الغذائية	٣	١٠٥٠	٢٣٠	٪١٧
الصناعات الجلدية	١	١٩٠	٧٢	٪٦
المجموع	١٠	٥٧٤٠	١٣٣٥	٪١٠٠

عملت الحكومة العراقية في بداية عام ١٩٥٩ على زيادة رأس مال المصرف الصناعي من (٣،٥) مليون دينار خلال المدة (١٩٥٨-١٩٥٩) إلى (٤،٧) مليون دينار خلال المدة (١٩٥٩-١٩٦٠) مع بقاء رأسماله الاسمي المقدر ب(٨) مليون دينار مما يعني أن الدولة العراقية ، ومن منظور سياستها الاقتصادية الجديدة تحاول تشجيع القطاع العام على الرغم من قيامها بتوسيع القطاع العام على حساب القطاع المختلط ،حيث قامت بامتلاك اسهم المصرف في كل من شركة المنسوجات الصوفية وتحويلها إلى مصلحة حكومية (قطاع عام) بموجب القانون رقم(٧٧) لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ العاشر من حزيرانعام ١٩٥٩، مما أدى إلى انخفاض مساهمته بمبلغ (٥٢٥) ألف دينار وهي قيمة الاسهم التي كان المصرف يمتلكها في الشركة المذكورة وتمثل (٥٠٪)من رأسمالها [١]، وشركة مخبز بغداد التي تم ايضاً تحويلها إلى مصلحة حكومية تدار من قبل وزارة المالية (مديرية الاعاشة العامة) [٢] .

(٤) المصدر نفسه ، ص١١١.

[١] وزارة التخطيط ، الاحصاء السنوي ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني عشر، للسنوات ١٩٦١/١٩٦٢/١٩٦٣، ص١٢٣.

[٢] المصرف الصناعي، التقرير السنوي الحادي عشر ، للسنوات ١٩٦٠/١٩٦١/١٩٦٢، ص٤٣.

ومنذ مطلع عام ١٩٦٠ اخذ المصرف الصناعي على عاتقه مهمة تنمية الصناعة الوطنية بتسهيل مهام تطويرها ودعهما بكل الوسائل المتوفرة لديه مادياً وفنياً ومعنوياً، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف فقد اقرت إدارة مجلس المصرف بجلستها المنعقدة بتاريخ الثاني والعشرين من آب عام ١٩٦٠ الخطوط العريضة لسياسة المصرف في المشاريع القائمة أو المشاريع التي ينوي المساهمة بها أو تأسيسها، وقد انطوت هذه السياسة على استعداد المصرف الصناعي في المساهمة في المشاريع القائمة أو التي تقام في المستقبل اذا كانت بحاجة إلى الدعم المادي من قبل المصرف شرط أن تتوفر فيها شرط الدراسات الفنية [٣] .

ومن جانب آخر فقد لعب المصرف الصناعي دوراً كبيراً وبارزاً في تأسيس الشركات التابعة إلى القطاع العام وهي كالاتي :.

١- **شركة الصناعات** الخفيفة في آواخر سنة ١٩٥٩ واوائل سنة ١٩٦٠ برأسمال اسمي قدره (مليون دينار) وساهم بنسبة (٢٥٪) منه عند التأسيس[٤] .

٢- **شركة صناعة** العمارة في عام ١٩٦٠ برأسمال قدره (١٠٠) الف دينار ساهم فيه بنسبة (٤٩٪) عند التأسيس.

٣- الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية في مدينة البصرة وذلك في آواخر عام ١٩٦٢ برأسمال قدره (١٥٠) ألف دينار ساهم فيه بنسبة (٤٠٪) عند التأسيس [١].

خامساً – المصرف الصناعي ودوره في القطاع الخاص ١٩٥٨-١٩٦٣ .

وقد تحددت السياسة العامة للمصرف من خلال فعاليات المساهمة ومنح إجازات تأسيس المشاريع الصناعية الخاصة بالقطاع الخاص ينظر جدول رقم (٣) ، فضلاً عن أن المصرف ومن خلال مساهماته لا يهدف إلى تحقيق الربحية فقط، بل إستهدف تحقيق اغراض اقتصادية على صعيد الاقتصاد الوطني، كأن يحافظ على المنتجين والمستهلكين في نفس الوقت ، ويمنع الاحتكار، وأن يعمد إلى تحقيق التوازن بين رأس المال الخاص ورأس المال العام [٢] عن طريق تأسيس الشركات المختلطة [٣].

---

(٣) جواد هاشم جواد، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ –ج٢– تطور القطاعات السلعية، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٢، ص٣٢٦.

[٤] سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، ص ١١٩.

[١] المصرف الصناعي، التقرير السنوي الثاني عشر ، للسنوات ١٩٦٣/١٩٦٢/١٩٦١، ص١٢٤.

[٢] فاطمة حسين التركي، المصدر السابق ، ص٣٥٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٥٧.

جدول رقم (٣)

إجازات التأسيس الممنوحة للمشاريع الصناعية (القطاع الخاص) عدداً ومبلغاً خلال المدة(١٩٥٨-١٩٦٣) (مقدرة بآلاف الدنانير) [٤]

السنة	عدد الإجازات	المبالغ
١٩٥٨	٤	٢٥٣
١٩٥٩	٥	١٩٥
١٩٦٠	٧	٣٦٠
١٩٦١	٢٩٥	١١٨٨
١٩٦٢	٢٥٦	١٣٨٧١
١٩٦٣	٦٢	٣٢٤٧

جاء هذا التوسع في إنشاء المشاريع الصناعية في العراق عندما قررت حكومة الثورة زيادة رأسمال المصرف الصناعي إلى (١٠) ملايين دينار وأصبح المبلغ الموضوع منه (٤,٧٥) مليون دينار عند بداية عام ١٩٦١، ثم أعقبت ذلك بإصدار قانون التنمية الصناعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ [٥] الذي حل محل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦ [١] الذي تضمن حوافز مغرية إلى أصحاب المدخرات الخاصة وحثهم إلى الاستثمار الصناعي [٢]، وكما تم إنشاء مديرية تنمية الصناعات الأهلية ومديرية المباني الصناعية ، وان هذه الإجراءات هي جزء متمم لعملية التحشيد التي اتبعتها وزارة الصناعة من اجل خلق قطاع صناعي متناسق ومتكامل تعمل فيه القطاعات المختلفة تحت توجيهها ومن هنا ، وفي منتصف عام ١٩٦١ تعاونت المدخرات المتاحة واتجهت نحو التصنيع عن طريق حصول إجازات التأسيس التي تخص

[٤] الجمهورية العراقية ، وزارة الصناعة ، مديرية التنظيم والمساعدات العامة ، قسم الدراسات والاحصاء، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٨٣، ص٦٧.

[٥] وزارة العدل ، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٦١ ، القسم الأول القوانين ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢،ص٢١٣.

[١] وزارة العدلية ، مجموعة الأنظمة والقوانين القسم الأول القوانين والمراسيم والقرارات، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٥٧، ص١٩٠.

[٢] جريدة النور، العدد ٤٥، في ٢٦/كانون الثاني /١٩٦٩ .

مديرية تنمية الصناعات وبواسطة لجنة التنمية في إصدارها فقد كانت حصيلة ذلك صدور (٤٨٥) إجازة تأسيس مشروع صناعي في عام ١٩٦٢ منها ماهو قائم قبل قانون التنمية ومنها جديد وأغلبها من ضمن القطاع الخاص [٣].

سادساً – المصرف الصناعي ودوره في القطاع المختلط ١٩٥٨-١٩٦٣

وبما أن المصرف الصناعي استمر في تمثيل الحكومة العراقية، في القطاع المختلط فقد تم في عام ١٩٦٠ تحديد سياسة مساهمة الدولة رسمياً في هذه الشركات من قبل المصرف الصناعي سواء بالنسبة للشركات الجديدة أو الشركات القائمة فبالنسبة إلى الشركات الجديدة كانت الأهداف كما يلي [٤] :.

١- يجب أن يكون حجم المشروع كبيراً يبرر مساهمة المصرف الصناعي فيه وقد حدد الحد الادنى للمشاريع التي يساهم فيها المصرف الصناعي بمبلغ (٥٠) ألف دينار على شرط أن يكون القطاع الخاص متردداً في الدخول بمثل هذه المشاريع منفرداً بسبب المجازفة العالية فيها [٥].

٢- لابد من التأكد من الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع وانه يتميز بربحية جدية.

٣-يجب أن يستعمل المشروع الصناعي التقنيات التكنولوجية في الإنتاج وان يكون رائداً في حقل إنتاجه والا ينافس مشروعاً مماثلاً يساهم فيه المصرف الصناعي ، ويستثنى من الشرطين(١و٣) المشاريع التي تنشأ لتطوير المناطق المتخلفة من العراق [٦]

أما الأهداف التي حددت على صعيد الشركات القائمة فكانت تنحصر في عدم دخول المصرف الصناعي مساهماً في المشاريع الناجحة منها ، كما يمكن للمصرف أن يساهم في المشاريع القائمة التي تواجه صعوبات مالية على أن تساعد مساهمته في التغلب على هذه الصعوبات دون الاضرار بالمشاريع المماثلة [١] (ينظر الجدول الآتي)

---

[٣] سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف، ١٩٧٣، ص١١٣.

[٤] قحطان رحيم وهيب، دراسة امكانية مساهمة المصرف الزراعي التعاوني في تأسيس شركات القطاع الزراعي المختلط في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الزراعة ،جامعة بغداد ١٩٨١، ص١٠١

[٥] بهنام يونان بطرس ، بعض ملاحظات في عرض وتحليل تمويل الاستثمارات وبالاخص التمويل الصناعي وامكانية تطويره في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٦٩.

[٦] المصدر نفسه، ص٧٠

[١] ومع هذا تمت تصفية ثلاث شركات فاشلة هي شركة كري الانهار (مختلطة غير صناعية) وشركة الجص العراقية وشركة الرخام العراقية وذلك في عام ١٩٥٩ لمزيد من التفاصيل ينظر : المصرف الصناعي، التقرير السنوي العاشر، ص١٢.

جدول رقم (٤)

القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي عدداً ومبلغاً للمشاريع الصناعية خلال المدة(١٩٥٨-١٩٦٣)(مقدرة بآلاف الدنانير) [٢]

السنة	عدد القروض	المبالغ
١٩٥٨	٢٣٧	٥٦٩
١٩٥٩	٣٩٩	٧٤٨
١٩٦٠	٣٨٩	٧٥٢
١٩٦١	٤٧٢	١٠٠٩
١٩٦٢	٣١٥	٨٤٦
١٩٦٣	٢٩٢	٨٩١

وقد ظهر ذلك من خلال تطبيق عدم الالتزام بهذه السياسة، إذ تم تأسيس بعض المشاريع دون استشارة أو دراسة اقتصادية جدية فضلاً عن تغيير نشاط المشروع بعد تأسيسه كما حدث بالنسبة إلى لشركة صناعة العمارة التي حددت هدفها بإنشاء معمل للطحين لكنها تحولت إلى معمل لصناعة الطابوق، كما أن الدراسات التي كان من المفروض اعدادها قبل البدء بالمشروع للتعرف على مدى نجاحه وربحيته، كانت تعد بعد إنشاء المشروع مما أدى إلى تأخر بعض الشركات المختلطة عدة سنوات قبل بدء الإنتاج ودخول مرحلة الربحية وقد يكون ذلك سبباً في تردد المستثمرين من القطاع الخاص في الدخول والمساهمة في الشركات المختلطة [٣]. والجدول الآتي يوضح شركات القطاع المختلط التي تأسست خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٣)

[٢] الجمهورية العراقية، وزارة المالية، المصرف الصناعي العراقي ، تقرير المصرف الصناعي ، احصائيات متعددة، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٦٥.

[٣] الجمهورية العراقية، وزارة الصناعة، قسم الارشاد والعلاقات العامة ، تقرير عن نشاط ومصروفات المصرف الصناعي للقطاع الخاص والعام ، بغداد، مطبعة التمدن ، ١٩٦٩، ص٢١٣.

جدول رقم (٥)

يوضح شركات القطاع المختلط وسنة تأسيسها ومدى مساهمة المصرف الصناعي فيها مسجلة بقيمة السهم الواحد بالدينار العراقي خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٣)[١]

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأسمالها الاسمي عند التأسيس	رأسمالها المدفوع عام ١٩٦٣	مساهمة المصرف الصناعي	نسبة مساهمة المصرف	قيمة السهم بالدينار
الصناعات الخفيفة	١٩٦٠	١٠٠٠	٤٤٥	٦٣	٪١٤،٢	١
صناعات العمارة	١٩٦٠	١٠٠	٦٩	٤٦	٪٦٦،٧	١
الوطنية للصناعات الكيمياوية	١٩٦٢	١٥٠	٧٥	١٧	٪٢٢،٩	٥
المجموع			٥٨٩	١٢٩	٪١٠٣،٨	

من جانب آخر فإن الشركات الصناعية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٥٨ قد استمرت بنشاطها وقد حققت ارباحاً جيدة وسجلت نمواً مستمراً لغاية عام ١٩٦٣،

ومن اجل رفع مستوى القطاع الصناعي في العراق فقد قامت الحكومة العراقية بإصدار نظام المصرف الصناعي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ والذي تضمن الكثير من التنظيمات اللازمة لتحسين سير العمل، فقد قسم قروض المصرف إلى نوعين وهي: اولاً : قروض مخصصة للاستثمارات الثابتة ويجري تسديدها بأقساط، وثانياً قروض مخصصة لتدوير العمل في المشروع الصناعي وتمنح بطريقة الحساب الجاري، كما عين النظام حدوداً قصوى للقروض والسلفات التي تمنح للعملاء حسب اشكالهم القانونية، وكذلك النسب التسليفية على الانواع المختلفة من الضمانات كالكفالات الحكومية والمصرفية والعقارات وغيرها [٢].

---

[١] المصرف الصناعي، التقرير السنوي الثاني عشر، للسنوات ١٩٦١/١٩٦٢/١٩٦٣ ، ص٢٣.

[٢] خليل حسن محمد الشماع، دراسة هيكل النظام المصرفي في العراق مع دراسات مقارنة للانظمة المصرفية في مجموعة من الدول الاشتراكية والعربية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٦٧.

الاستنتاجات

واخيراً يمكن أن نستنتج إن المصرف الصناعي العراقي كان قد لعب دوراً كبيراً في إنهاض التنمية الصناعية العراقية عن طريق المساهمة في المشاريع الصناعية التي كانت قد شجعت المستثمرين على استثمار أموالهم في تلك المشاريع لما توحيه اليهم مساهمتهم فيها من ثقة كبيرة في مستقبلها, وبهذه المساهمة يستطيع ان يوجه حركة التصنيع توجيهاً معيناً وبهذه المساهمة يمكنه ان يؤثر في إدارة المشروع الصناعي ليرسيها على قواعد تتفق والمصلحة العامة, ولتحقيق هذه الأغراض يتحتم على المصرف الصناعي ان يأخذ بنظر الاعتبار بعض الشروط الأساسية في تنفيذ سياسة المساهمة في المشاريع الصناعية ومن هذه الشروط .

أولا : ان يختار المصرف الصناعي من المشاريع الصناعية تلك التي يتأكد من سلامة اوضاعها الاقتصادية في المستقبل، ويتطلب ذلك منه ان يشترك في دراسة المشروع مع المؤسسين دراسة وافية للتأكد من مستقبل وضعيته الاقتصادية، ذلك لان المساهمة الاعتباطية قد تترتب عليها نتائج سلبية على الحركة الصناعية، ولان الفشل الذي يصيب المشروع الصناعي الذي يساهم به المصرف الصناعي يزعزع ثقة الصناعيين بالاستثمار الصناعي إذا كانت حركة التصنيع في مراحلها الأولى .

ثانياً : ان يختار المصرف الصناعي من المشاريع الصناعية تلك التي تكون لها أهمية كبيرة في حركة التصنيع ويتحقق ذلك عن طريق :.

أ – ان يكون المشروع جديداً بالنسبة إلى الوضع الصناعي السائد في البلاد .

ب– ان تكون للمشروع أهمية اقتصادية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من حيث البضاعة التي سينتجها من وجهة نظر المستهلكين من جهة ومن وجهة مدى مساهمة المشروع في تكوين الدخل القومي من جهة أخرى .

ج – وإذا ثبت المشروع على قواعد صحيحة فالمصرف الصناعي يبحث عن مشاريع أخرى تحث على حركة التصنيع في البلاد .

وأخيراً يمكن القول أن المصرف الصناعي كان قد ساهم مساهمة فعالة واكيدة في رفد القطاع الخاص بالقروض والمنح والتي ساعدت وبشكل كبير في رفع الناتج القومي الإجمالي وبالتالي زيادة مطردة في الدخل القومي .

قائمة المصادر

أولاً : ملفات وزارة الصناعة .

(١)المصرف الصناعي ، قانون تأسيس مصرف صناعي رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ وعقد تأسيسه ونظامه الداخلي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ .

(٢)المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الاول للمصرف الصناعي للسنتين الماليتين ١٩٤٦ – ١٩٤٧ / ١٩٤٧ – ١٩٤٨ ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٩٤٨.

(٣)المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الرابع للسنتين الماليتين ١٩٥٠ – ١٩٥١ / ١٩٥١ – ١٩٥٢، مطبعة الرابطة المحدودة ، بغداد، ١٩٥٢ .

(٤)المصرف الصناعي ، التقرير السنوي العاشر ، للسنوات ١٩٥٩/١٠٦٠/١٩٦١، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٦٢.

(٥)الجمهورية العراقية ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الحادي عشر ، للسنوات ١٩٦٠/١٩٦١/١٩٦٢ .

(٦)الجمهورية العراقية ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني عشر ، للسنوات ١٩٦١/١٩٦٢/١٩٦٣.

(٧)الجمهورية العراقية ، وزارة الصناعة ، قسم الارشاد والعلاقات العامة ، تقرير عن نشاط ومصروفات الجمهورية العراقية ، وزارة الصناعة المصرف الصناعي للقطاع الخاص والعام، بغداد ، مطبعة التمدن ، ١٩٦٩.

(٨)الجمهورية العراقية، وزارة المالية، المصرف الصناعي العراقي، تقرير المصرف الصناعي ، احصائيات متعددة ، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٧٩ .

(٩)المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية ، تقرير عن التقييم الإقتصادي لصناعة الإسمنت في العراق، مطبعة المتنبي، بغداد ، ١٩٨٣ .

(١٠) الجمهورية العراقية ، وزارة الصناعة ، مديرية التنظيم والمساعدات العامة، قسم الدراسات والاحصاء، بغداد، مطبعة الحكومة ، ١٩٨٣.

ثانياً : ملفات وزارة المالية :

(١)المملكة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي الثاني للسنة المالية (١٩٤٨ – ١٩٤٩) ، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٥٠ .

ثالثاً : ملفات وزارة العدل .

(٢) وزارة العدلية ، مجموعة الأنظمة والقوانين القسم الأول القوانين والمراسيم والقرارات ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧.

(٣) وزارة العدل ، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٦١ ، القسم الأول القوانين ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢ .

رابعاً : ملفات وزارة التخطيط.

(١) وزارة التخطيط ، الاحصاء السنوي ، المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني عشر ، للسنوات **١٩٦١/١٩٦٢/١٩٦٣ .**

خامساً : الكتب.

١. بهنام يونان بطرس ، بعض ملاحظات في عرض وتحليل تمويل الاستثمارات وبالاخص التمويل الصناعي وامكانية تطويره في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٢. جواد هاشم جواد ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠–١٩٧٠ –ج٢– تطور القطاعات السلعية ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٢ .

٣. حسن محمد ربيع ، المصارف ، المطبعة الحديثة ، القاهرة، ١٩٤٨.

٤. حسين عمر ،مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩.

٥. خليل الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء، بغداد ، ١٩٧٥ .

٦. خليل حسن محمد الشماع ، دراسة هيكل النظام المصرفي في العراق مع دراسات مقارنة للانظمة المصرفية في مجموعة من الدول الاشتراكية والعربية ،مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٧.

٧. سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي ١٩١٤–١٩٥٨ ، فصل من موسوعة كتاب حضارة العراق ، ج ١٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥.

٨. سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٩.

٩. سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف ، ١٩٧٣.
١٠. سعيد عبود السامرائي ، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق .
١١. صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق – أساليبه – تطبيقاته – وأجهزته للحقبة ١٩٢١ – ١٩٨٠ ، ج١ ، مطبعة بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٢. غسان محمد سعيد العبطان ، النظام الاقتصادي المبحث الأول ، فصل من كتاب حضارة العراق ، ج ١٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ .
١٣. فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي , ترجمة مصطفى نعمان احمد، مطبعة المكتبة العصرية , بغداد، ٢٠٠٦ .
١٤. كاثلين لانكي، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني ، دار التضامن ، بغداد، ١٩٦٣.
١٥. محمد عبد الوهاب العزاوي ، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨.
١٦. محمد عزيز، النقود والبنوك ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨.
١٧. نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.١٩٦٦.
١٨. يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط العراقي مع إشارة خاصة لتجربة العراق ، الموسوعة الصغيرة رقم (٣٠) ، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨ .

سادساً : الرسائل والاطاريح.

١. احمد عجيل جاسم الدوري ، تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي ١٩٦٠-١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص١١٢.
٢. سلمان محسن سلمان، تقييم مصادر تمويل وعمليات المصرف الصناعي في العراق للمدة ١٩٨٠- ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،١٩٩٣.
٣. طليعة كوركيس توما ، دور السياسة النقدية والائتمانية في التنمية الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد , كلية الإدارة والاقتصاد , ١٩٨٤ .
٤. عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٣.
٥. غصون مزهر المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ٢٠٠٥.

٦. فاطمة حسين التركي ، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق للفترة ١٩٤٧/١٩٤٨/١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩.

٧. قحطان رحيم وهيب ، دراسة امكانية مساهمة المصرف الزراعي التعاوني في تأسيس شركات القطاع الزراعي المختلط في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الزراعة ،جامعة بغداد ١٩٨١.

سابعاً : الصحف.

جريدة النور ، العدد ٤٥، في ٢٦/كانون الثاني /١٩٦٩ .

ثامناً : الدوريات .

محمد جواد العبوسي ، الشروط الأساسية للتنمية الصناعية ، مجلة الاقتصادي ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، نيسان ١٩٦٢ .

كاظم حبيب، ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات عربية، العدد ٩، السنة الخامسة، ١٩٦٩.